توسُّل المنحى التداولي في إعراب القرآن

من خلال نماذج مختارة

Petition for pragmative orientation in the expression of the Qur'an

Trough selected models

صفية سلطان* ،

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،

soltane-safia@univ-eloued.dz

عبد الرؤوف عباس،

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،

abbas-abderraouf@univ-eioued.dz

تاريخ الاستلام: 2022.02.18

تاريخ القبول: 2022.03.31

تاريخ النشر: 2022.03.31

Ex PROFESSO

المجلد 07، الرقم 01، السنة2022

ملخص:

نروم من خلال هذه الورقة الكشف عن أنّ التداول الوظيفي في إعراب الخطاب القرآني يتمثل بالقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به، حيث يُلاحظ دومًا العلاقات الوثيقة بين التداولية والدلالة والنحو، فالجامع بينهم مستوى السياق المباشر؛ حتى صارت التداولية قاسمًا مشتركًا بين بُنى التواصل النحوية والدلالية والبلاغية. وقد استطاع بعض النحاة إدراك هذه المرتكزات بالوقوف على أهمية الإعراب في العملية الإبلاغية، ومن ذلك باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، ومعرفة القصد من أغراض المتكلمين. وفي ضوء هذه المقاربة سنحاول تبيان كيف توسّل المعربون بالأبعاد التداولية للوصول إلى إعراب القرآن

الكلمات المفتاحيّة: *تداولية؛ إعراب القرآن؛ خطاب؛ توسُّل؛ سياق.*

Abstract:

Through this paper, we aim to reveal that the functional circulation in the expression of the Qur'anic discourse is the necessary rules for the compatibility between the actions of the saying and the requirements of its own positions, where it always observes the close relations between deliberative, semantic and grammatical, the collector among them the level of direct context, until pragmativeism became a common denominator between the structures of grammatical, semantic and rhetorical communication. Some sculptors have been able to understand these pillars by recognizing the importance of expression in the reporting process, including the discourse in which the statement is understood, and the purpose of the speakers. In the light of this approach, we will try to show how the expressers begged for pragmative dimensions to reach the expression of the Qur'an

Keywords : pragmative

Url de la revue :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/484

* -المؤلف المراسل.

مقدّمة:

اهتم كثير من النحاة بظاهرة الإعراب، وخصّوها بعناية كبيرة؛ كونها تساعدهم على فهم النصوص، خاصة النص القرآني؛ لأنّ الإعراب هو بيان المعاني، وذلك ما للحركات الإعرابية من أهمية في ذلك، وهم يؤكد دائما على النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها من الإعراب ككونها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا به[1]، فالإعراب أداة رئيسة لاستجلاء المعنى وهو المعول عليه ولا يُستغنى عنه؛ لأنّ الإعراب يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. ومن ثمّ فللإعراب أهمية بالغة في العملية التواصلية؛ ويتضح ذلك من خلال قول ابن فارس في باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع، يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التصريف[2]، وعلى هذا فللإعراب القصدية في الكلام.

ورغم أنّ النحاة شُغلوا بالمقال وأصوله التركيبية، إلّا أنّهم عنوا بالمقام الخارجي وما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات، وهي متصلة بالمتكلمين وظروف الكلام، وهذا ما يجعل للإعراب مفهومًا تداوليًا يتخطى القرائن اللفظية؛ لصلته بالعلاقات التركيبة، وهذا المنحى الوظيفي «تنصاع فيه أجزاء الملفوظات لنسق البناء التركيبي، وهي اصور الحسي المثلى لإكمال جنين الدلال، وما الإفضاء به إلا إعلان عن ميلاد المعنى»[3]؛ أي أنّ للإعراب بعدين الأول حسي أو لفظي متمثلًا بالحركات، والثاني معنوي، وهو التغير الذي يقع بتغير هذه الحركات التي شكلت وسيلة ربط كشفت عن طبيعة العلاقات بين الملفوظات والإعراب، ولا يكون إلّا انبثاق المعنى بعد تشكله في دلالة الخطاب[4].

وبإمعان النظر في المنجز اللغوي الحديث يتبيّن لنا وجود نسيج مؤتلف من التصورات بينه وبين تراثنا اللغوي القديم، وأن استظهار تلك الرؤى من ظاهرة الإعراب تفضي إلى الدخول في اتجاهات البحث اللساني والوقوف على إحداها؛ ألا وهي اللسانيات التداولية، التي تتجاوز الدراسة البنيوية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة القرائن الخارجية المحيطة بالخطاب.

I. مهاد تنظيري:

لعلّ أول ما يجب على الباحث في هذا المبحث أن يحصل عليه هو تحقيق تصور واضح لمفهوم كل من التوسّل، التداولية والإعراب.

1. مفهوم التوسُّل:

1.1. التوسُّل في العرف اللغوي:

بالرجوع إلى تراثنا اللغوي نجد أنّ لفظة (التوسُّل) لفظة عربية أصيلة، جاء ذكرها في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وكلام العرب شعره ونثره، وقد جاء في المعاجم أنّ التوسُّل من الجذر (وسل)، وهو يعني التقرّب إلى المطلوب، والتوصل إليه برغبة، قال ابن فارس: :« الرغبة والطلب، يقال: وسل إذا رغب، والواسل: الراغب إلى الله عزّ وجلّ، وهو في قول لبيد:

أرى النّاس لا يدرون ما قدر أمرهم بلى كلّ ذي دين إلى الله واسل»[5]،

وورد في لسان العرب: «وسل: الوسيلة: المنزلة عند الملك. والوسيلة: الدرجة، والوسيلة: القربة. ووسل فلان إلى الله وسيلة إذا عمل عملًا تقرّب به إليه. والواسل: الرّاغب إلى الله...والجمع الوُسُلُ والوسائلُ. والتوسيل والتوسُّل واحد. وفي حديث الآذان: اللهم آت محمدًا الوسيلة؛ هي في الأصل ما يُتوصَّل به إلى الشيء ويُتقرَّب به»[6].

وما يعنينا هنا هو معنى التوسُّل الذي مُفاده ما يُتوصّل به إلى الشيء؛ لأنّه يعكس فكرة التوصل إلى إعراب القرآني استنادًا على المنهج التداولي، أو بمعنى آخر كيف استعان المعربون بالأبعاد التداولية للوصول إلى إعراب القرآن الكريم.

1-2- معنى التوسُّل في القرآن:

استنادًا على المعنى اللغوي للتوسُّل فسّر السّلف الصالح وأئمة التفسير الآيتين الكريمتين المتضمنتين لفظة الوسيلة، وهما قال تعالى: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** }[7]، وقوله عزّ وجلّ: { **أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا** }[8].

فأما في تفسير الوسيلة في الآية الأولى قال الحافظ ابن جرير: وابتغوا إليه الوسيلة، يقول: واطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه»[9] وفي هذا المعنى لا خلاف بين المفسرين، فالوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود.

أمّا الآية الثانية فتفسيرها يتضح من خلال سبب نزولها الذي جاء عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، فقال: نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرًا من الجن، فأسلم الجنيون، واستمسك بعبادتهم؛ أي استمر الأنس الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن، والجن لا يرضون بذلك، لكونهم أسلموا وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربهم الوسيلة[10]. وهي واضحة في انّ المراد بالوسيلة ما يتقرب به إلى الله تعالى. ولذلك قال يبتغون؛ أي يطلبون ما يتقربون به إلى الله تعالى من الأعمال الصالحة، وهي تشير أيضا إلى الظاهرة الغريبة البعيدة

عن التفكير السليم؛ ظاهرة توجه بعض البشر بعبادتهم ودعائهم إلى بعض عباد الرحمان، يخافونهم ويرجونهم.

مع أنّ هؤلاء العباد قد أعلنوا إسلامهم، وأقروا بعبوديتهم لله عزّ وجلّ، وأخذوا يتسابقون في التقرب إليه سبحانه بالأعمال الصالحة التي يحبها ويرضاها؛ طمعا في رحمته، وخوفا من عقابه.فالله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة يسفّه أحلام أولئك الجاهلين الذين اتجهوا إلى عبادة الجن، واستمروا على عبادتهم تلك مع أنّهم مخلوقون لعبادته سبحانه، وضعفاء مثلهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا، وينكر الله عليهم عدم توجههم بالعبادة إليه وحده، وهو من يملك وحده الضر والنفع، وبيده وحده مقادير كل شيء.

2. مفهوم التداولية:

1.2. التداولية لغةً واصطلاحًا:

جاء في الأصل (دول) حسب معجم مقاييس اللغة أن: « الدال والواو واللاّم أصلان: أحدهما يدلّ على تحوّل شئ من مكان إلى مكان، والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء. فأمّا الأوّل فقال أهل اللغة: اندالَ القوم إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشئ بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدَّولة والدُّولة لغتان. ويُقال بل الدّولة في الحرب، وإنّما بذلك من قياس الباب؛ لأنّه أمرٌ يتداولونه، فيقول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا...»[11].

أما ابن منظور فيقول: «الدَّولة والدُّولة: العُقبة في المال والحرب سواء(...) الجوهري: الدَّولة بالفتح، في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدولة، والجمع الدُّول؛ ولدُّولة بالضّم، في المال، يقال: صار الفيء دُوله بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا(...) قال سيبويه: وإن شئت حملته على أنه وقع في هذه الحال. ودالت الأيام أي دارت، والله يُداولها بين الناس. وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة...»[12]، ويتجه الفيروزآبادي نفس اتجاه صاحبيه، فيقول: « ... تداولوه: أخذوه بالدُّول. ودواليْك، أي: مداولةً على الأمر، أو تداوُلاً بعد تداولٍ، وقد تدخله ألْ فيُجعلُ اسما مع الكافِ، يقال الدّواليْك، وأن يتحفّز في مشيته إذا جال...»[13]، فالمقصود بالتداول في اللغة الأخذ مرة بمرة، والتداول يكون بالتفعل من قبل شخصين أو أكثر.

أمّا اصطلاحًا فقد سعى الباحثون إلى إيجاد تعريف جامع مانع للتداولية، فنجد عدّة تعريفات لها بسبب تعدد مجالات دراستها والمصادر المعرفية التي تتقاذفها؛ هذا ما جعل كل باحث يعرّفها من منظور دراسته وبحثه. وأهم تعريف اتفق عليه كل الباحثين والدارسين هو أنّ : «التداولية Pragmatics: هي دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام langue in use»[14]؛ ومعنى ذلك أن دراسة اللغة تكون في سياقاتها الواقعية، لا في تراكيبها النحوية أو

حدودها المعجمية، أو بمعنى آخر التداولية هي دراسة الكلمات مثلما نستخدمها، ونفهمها في إطار الظروف والمواقف المحيطة بالمتكلم والمتلقي السامع فقط، ولا تدرس الكلمات كما جاءت في المعاجم والقواميس وكتب النحو القديمة.

ومن تعريفات التداولية التي عرضها محمود أحمد نحلة في كتابه "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر": «فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم speaker intentions أو هو دراسة معنى المتكلم speaker méninge فيقول القائل أنا عطشان مثلا قد يعني أحضر لي كوبا من الماء، وليس من اللاّزم أن يكون إخبارا بأنّه عطشان، فالمتكلّم كثيرا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته، وإذا كان كذلك فكيف يمكن للناس أن يفهم بعضهم البعض؟»[15]، وعليه فالتداولية تبحث في مقاصد المتكلم وما يعنيه، وكيف للسامع أن يفهم منه ما يريد تبليغه له. كما عرض فيليب بلانشيه مجموعة من التعريفات لبعض العلماء اللغويين منها[16]:

– أنّ التداولية هي مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...)، وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التّلاؤم بين التعابيرالرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحديثة والبشرية، في هذا التعريف إشارة إلى أن التداولية تهتم في دراستها للغة قيد الاستعمال بالملاءمة في الأفكار والمعلومات التي يتبادلها كل من الأطراف المشاركة في المحادثة، تهتم أيضا بالسياقات والمقامات المحيطة بين أطراف المحادثة أو الحوار.

– أنّها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي، إنّ التداولية من خلال هذا التعريف لا تهمل الجانب التركيبي والدلالي في دراستها للغة أثناء الاستعمال، لأن ركاكة التركيب تؤدي إلى الغموض وهو ما لا تدعو له، لأن العملية التواصلية هنا تنقطع بين أطراف المحادثة.

– كما تحدّ التداولية بكونها دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت، وهذا التعريف أشمل وأعم، وما نلاحظه أن كل هذه التعاريف تتفق على أن التداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال.

2-2- مهام التداولية:

لو صرفنا النظر إلى مهام التداولية لتسنى لنا تبيان الآتي[17]:

- دراسة استعمال اللغة التي لا تدرس البنية اللغوية نفسها، وإنّما تروم دراسة اللغة في الطبقات المقامية.
- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر، وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.
- دراسة مكونات التخاطب (المخاطب، والمخاطَب، والخطاب، والسياق) وتأثيرها في المقولات اللغوية من ناحية التفسير والتأويل.

إنّ التّداولية تهتم بكل ما من شأنه التّواصل، فهي علم المقاصد كما يقال عند الكثير من الباحثين، ولما كانت التّداولية تعنى بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال؛ فإنّ دراستها ترتكز على العملية التّخاطبية في عناصرها التي يسهم كلّ واحد منها في تشكيل وتحوير وتغيير الخطاب بين مقاصد المتكلم وفهم السّامع لها في سياق ومقام معيّنين.

3.2. درجات التداولية:

وضع هانسون تصورًا جديدا لأقسام التداولية وكان ذلك سنة 1974، رام من خلاله توحيد فروعها المتشعبة على أساس درجة تعقد السياق من درجة إلى أخرى، فميز بذلك بين ثلاث درجات للتداولية:

* **تداولية الدرجة الأولى:**

يستحضر في هذه الدرجة جميع عناصر العملية التواصلية وما يحيط بها من ملابسات خارجية، فهي تهتم بدراسة الرموز الإشارية (التعابير المبهمة)، ضمن ظروف استعمالها (سياق تلفظه). وسياق هذه الدرجة هو الموجودات، أو محددات الموجودات، ومن ثمَّ فالسياق الوجودي الإحالي هو: المخاطبون، ومحددات الزمان والمكان، وأشهر من نظر إلى هذه النظرية العالم اللغوي الفرنسي إيميل بنفنيست[18].

* **تداولية الدرجة الثانية:**

تقوم بدراسة العلاقة بين الموضوع المعبر عنه بملفوظه، ومدى ارتباطه به. إنّ هذه الدرجة من التداولية تهتم بشروط التواصل والتمييز بين المعنيين الحرفي والسياقي؛ أي تركز على الملفوظ في ذاته، وسياق هذه التداولية أوسع من سياق الدرجة الأولى؛ فهو سياق بالمعنى الموسع، يمتد إلى ما يتوقعه المخاطبون؛ إنّه سياق الأخبار والاعتقادات المتقاسمة، لا السياق الذهني[19]، وأهم نظرياتها: قوانين الخطاب، مبادئ المحادثة، الحجاج، الأقوال المتضمنة...

* **تداولية الدرجة الثالثة:**

وتخص أفعال الكلام لأوستين؛ التي طوّرها سيرل، وتتعلق بمعرفة ما تمّ من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، لأنّ الأقوال التي تتلفظ لا تصف حالة راهنة للأشياء فحسب، بل إنّها تنجز أفعالاً، والسياق هو المحدد فيما إذا كان التلفظ أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا[20].

3. مفهوم الإعراب:

إذا بحثنا عن مفهوم الإعراب عند النحاة وجدناه يشكّل جوهر النظرية النحوية لديهم، فقد بنوا قواعدهم وصاغوا ضوابطهم بناءً على هديه. لقد دارت تعاريف الإعراب حول النّص المعياري الذي ورد عند سيبويه في كتابه، إذ يقول:«هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثماني مجار على النّصب والجرّ والرّفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف»[21].

وذهب ابن جني لتبيان وظيفة الإعراب بالقول: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[22]؛ أي أن الغاية من الإعراب بيان وإيضاح معاني الألفاظ. أمّا صاحب كتاب دلائل الإعجازفيرى أنّ للإعراب بعد تركيبي، إذ يقول: « لا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّ متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له، او يريد منه حكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفةً أو حالاً أو شاكل ذلك...»[23]، هذا البعد التركيبي تمثل في جودة التأليف والنظم، فالتقاء العامل بالمعمول في تركيب انسجمت كلماته وتضامت يعطي حكمًا إعرابيا دقيقًا يحمل المعنى المقصود ويدلّ عليه.

ويقول أمين علي السيّد في كتابه "في علم النحو": « للنحويين في تعريف الإعراب اتجاهات: أحدهما تعريفه على أنه معنوي والثاني تعريفه أنه لفظي. فعلى أنه معنوي: هو تغيير أواخر الكلم تبعا لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وهذا التغيير قد يكون لفظا أو تقديرا، والحركات الثلاث والسكون وما ينوب عنها دليل عليه.

وعلى أنه لفظي: هو نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها أو مقدرة، ممّا يأتي به العامل في آخر الكلمة المعرّبة، فهو الأثر الظاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل...]»[24]، وهذا التعريف أشمل وأوضح لمقصد ووظيفة الإعراب.

II. منحى الأفعال الكلامية:

ولدت هذه النظرية من رحم الفلسفة والمنطق؛ إذ إنّها مدينة بوجه خاص لآراء "**فتجنشتاين (wittgemstein)**" التي تبنّاها بعده "**أوستين**" وأوّل ما ابتدأت مع أوستين الذي تبنى آراء فتجنشتاين هذه الآراء تنص على أنّ «الأنشطة اللغوية وغير اللغوية تشكل كلية معقدة توجد لها أعرف الفعل اللغوي Gepforgenheiten لا تقدر للأبد، ولا تخضع للاعتباطية الفردية بل تمثل قواعد تابعة، ونتيجة لذلك مفهومة أيضا من السياق الإجتماعي»[25]، ليأتي سيرل بعد ذلك ويتعمق في أغوارها، ويقدمها لنا في صيغتها النهائية.

إنّ الفرضية الأساس التي قامت عليها نظرية أفعال الكلام مضمونها أنّ «الجمل في اللغات الطبيعية لا تنقل مضامين مجردة، وإنّما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات المتنوعة»[26]، فعندما يحاول الناس أن يعبروا عن أنفسهم لا ينشؤون ألفاظً ضمن بُنى نحوية فقط، وإنّما ينجزون بهذه الألفاظ أفعالًا في سياقات معينة؛ أي أنّ فعل الإنجاز يتصل بالجانب المقامي للجملة، الذي يرافق فعل القول بفروعه الثلاثة (الفعل التلفظي، الفعل التركيبي، الفعل الدلالي)؛ ليربطها بقصد المتكلمين وأغراضهم من الملفوظ، كأن يكون القصد منه الإخبار، أو الأمر، أو النهي، أو الاستفهامأو الوعد، أو الوعيد، وغيرها من الأغراض التبليغية التي ينوي المتشاركون في عملية التبليغ تبادله فيما بينهم[27].

ولا خلاف في أنّ الخطاب القرآني هو أرقى الخطابات وأجدر بالتأثيرفي المخاطب، وتغيير أو تعديل مواقفه، بآيات إعجازه البلاغي المُحاط بغرض الإبلاغ؛ لذا باستطاعتنا الاستشهاد ببعض آي الهدي المبارك، لنقف على جملة من الأفعال الإنجازية التي تضبطها مجموعة من العلائق المتّسقة في عملية الإبلاغ، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: { ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ }[28] حيث اختلف النحاة في كلمة (الذين) فهي عندهم تحتمل أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر. أمّا الرفع فمن جانبين: الأول؛ اسم موصول في محل رفع مبتدأ وخبره جملة (أولئك على هدى من ربهم)، والثاني؛ اسم موصول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم). في حين أنّ النصب على المدح فبتقدير أعني الذين، أو أذكر الذين. وأمّا الجر فعلى أنّ اسم الموصول في محل جر نعت[29].

وليس صنيع النحاة ممن وجه لفظة (الذين) من الآية الكريمة، آنفة الذكر، على أنها منصوبة على المدح ببعيد عن المنحى التداولي؛ لأن المقام الإنشائي مقام ثناء على المؤمنين بالغيب، ورغم أن الآية خبرية في الظاهر، إلا أنّها إنشائية في جانب آخر، وهذا ما يثبت إحدى القضايا التداولية متمثلة في العلاقة بين الخبر والإنشاء في الفعل الكلامي.

وقد جاء في خطاب التفسير، لصاحبه القرطبي، بتبصرة للتداول الوظيفي في إعراب قوله تعالى (والصابرين في البأساء والضراء)، هذا الخطاب مُفاده: «والصابرين نصب على المدح أو بإضمار فعل، والعرب تنصب على المدح وعلى الذم كأنّهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه»[30]. إنّ انزياح النسق الإعرابي بمجئ الملفوظ منصوبًا قد تضمّن نشاطًا تبليغيا أضفى بعدًا جماليًا، فليست الملفوظات الإنشائية جزومًا وظيفتها الوصف فقط، ولكنّها «تلفظات موجهة للقيام ببعض الأفعال المرتبطة بسياق الاستعمال...، فلا شك أنّ التلفظات الإنشائية ليست لها قيمة وصفية صرف، ولكن قيمتها الدلالية تتحدد من خلال الغرض الكلامي الذي تسعى إلى تحقيقه»[31].

إنّ أفعال الكلام تشكل أغراضًا لغوية مختلفة تنبني على أساس الكفاية التبليغية التي يمتلكها المتكلم؛ لتعيين المواضيع الخارجية، ثم الكفاية التأويلية التي يعول عليها المخاطب في استنباط هذه المواضيع. وبنظرة فاحصة لأدبيات تداولية أفعال الكلام نصل إلى أنّ الفعل الكلامي يمتلك أغراضًا إنجازية مختلفة باختلاف ملابسات استعماله، ويمكننا أن نسلم بهذا من خلال الشاهد القرآني في قوله عزّ شأنه:{ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ }[32].

حيث يستوقفنا ما جاء في مصنف النحاس، حين أُعربت لفظة (سبحانك) منصوبة على أنّها نداء مضاف[33]، وتقديره وكأنّ الملائكة قالت: يا سبحانك، فـ (سبحان) نداء منصوب لأنّه مضاف إلى ضمير. وعليه فرصد المعاني لا ينبغي أن يقف عند حدود بُنى الخطاب السطحية، فالعبرة في رصد المعاني تكون لبنية الخطاب العميقة أو مضمون الكلام؛ لهذا فإقرار النصب استنادًا إلى تصور تداولي لا يستند إلى الإعراب بمعزل عن مستوى تداول الملفوظات، بل يعتمد على الدلالة عن طريق المقام وفهم المخاطبين، باستحضار الشروط التداولية لتأويل الخطاب وفهمه، وقد استند النحويون والوظيفيون منهم إلى القصدية، ومعرفة غرض الباث بوصفه قرينة تداولية في استكناه الدلالة المستقاة من الخطاب[34].

III. أطروحة الاستلزام الحواري:

ظاهرة الاستلزام الحواري هي أحد أبرز المفاهيم التداولية والتي يعود الفضل إلى بلورتها وتنميتها إلى الفيلسوف اللغوي غرايس الذي لاحظ كغيره من فلاسفة اللغة واللسانيين التداوليين أنّ هناك جملا في اللغات الطبيعية في بعض المقامات تدلّ على معنى غير محتواها القضوي، فقد رأى أنّ «الناس في أثناء الحوار قد يقصدون ما يقولون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وربّما عكس ما يقولون. فهناك اختلاف بين ما يقال وما يُقصد»[35].

ومن ذلك لاحظ بأنّ المتخاطبين عندما يتحاورون فإنّهم يتّبعون عددا معيّنا من القواعد الضّمنية اللاّزمة في أثناء تواصلهم، وأنّه في ما إذا وقع خرق في أحد تلك القواعد فلا يتم التّواصل، ولا تواصل ممكن إذا كان الملفوظ ما هو إلا تراكم لوحدات أو عبارات لغوية لا يحكمها جامع مقامي؛ لأنّه« لكل بنية تركيبية معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكل صيغة لفظية وظيفة إبلاغية توجهها ملابسات الخطاب وأغراضه»[36]. ولإثبات هاته النظرية وضع مبدأ عاما أسماه مبدأ التّعاون، هذا المبدأ يسمح بانسجام معاني الملفوظ مع المقصود من التخاطب، وقواعده أربعًا هي: قاعدة الكم، قاعدة الكيف، قاعدة العلاقة أو الملاءمة وقاعدة الجهة[37].

إنّ الحذف عند التداوليين يعدّ انتهاكًا لمبدأ الكم بالنقصان، وقد تكرر خرق مبدأ الكم بالحذف عند المعربين في مواطن مختلفة من كتبهم، ومن ذلك اختلافهم في إعراب (مثلهم) في

قوله تعالى:{ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ }[38]، فقد ذكر ابن عطية أنّ (مثلهم) رُفع بالابتداء والخبر في الكاف، وهي على هذا اسم. وجائز أن يكون الخبر محذوفًا تقديره (مثلهم) مستقر (كمثل)؛ لأنّ الكلام دالّ على خبر الابتداء المحذوف[39]، فهذا التوجيه بيّن المعنى البلاغي في الحذف الذي يفيد الإيجاز من غير إخلال بالمعنى.

أمّا في قوله عز وجل:{ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ }[40]، يُلاحظ أنّه لم يقل قعيدان على اعتبار قعيد عن اليمين وآخر عن الشمال؛ مما جعل النحاة يختلفون في التأويل، قال النحاس:«فمذهب سيبويه والكسائي أنّ المعنى عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد ثمّ حذف. ومذهب الأخفش والفراء أنّ (قعيدًا) واحد يؤدي إلى اثنين وأكثر منها، كما قال تعالى:{ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا }[41]، وقال محمد بن يزيد: أنّ التقدير في قعيد أن يكون ينوي به التقديم: أي عن اليمين قعيد، ثمّ عطف عليه وعن الشمال»[42]. وفي هذا السياق ذكر سيبويه شواهد عدة من ذلك قول ضابئ بن الحرث البرجمي[43]:

فمن يَكُ أمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإنّي وقيّاراً بها لَغَرِيبُ

إذ قال: فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدلّ به على أن الآخرين في هذه الصفة والأول أجود؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعا في موضع واحد. بيد أن للفراء رأيين في هذه المسألة لم يذكر أصحاب كتب الإعراب إلا الوجه الأول منها والذي مُفاده: «قعيد عن اليمين وعن الشمال يريد قعود ، فجعل القعيد جمعاً كما تجعل الرسول للقوم والآثنين . قال الله تعالى : { إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ}[44]، لموسى وأخيه فجعل الرسول للجمع ، فهذا أوجه ، وإن شئت جعلت القعيد واحداً أكتفى به من صاحبه »[45]، الملحظ هنا موافقة رأي الفراء رأي سيبويه.

هذا عن انتهاك مبدأ الكم بالنقصان ، أمّا انتهاكه بالزيادة فمثاله ما سيأتي في تأويل إعراب بعض آي الذكر الحكيم، إذ لم تكُن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذي لَجَأ إليه النحويون بل ابتكر المعربون أسلوباً ثانياً من أساليب التأويل مكملاً لدعوى الحذف وهو مصطلح الزيادة فلجؤوا إليه لتأويل القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرّف الإعرابي ، وقد جاء في كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في زيادة الحروف وفي مواطن كثيرة من القرآن الكريم، ومن ذلك زيادة (لا) مع القسم ، وقد ورد هذا الاستخدام في القرآن الكريم ثماني مراتٍ[46]، نحو قوله تعالى: { لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }[47] الواضح وبتأييد من الزجاج أنّه لا اختلاف بين الناس أنّ معناه: أقسم بيوم القيامة.

ذكر الزجاج اختلاف النحويين في تفسير(لا) على مذهبين: أحدهما يقول : أنّ (لا) مع القسم هي لام التوكيد يجعلها (لاماً) دخلت على قسم (لأُقسِمُ بيوم القيامة)، وثانيهما يرى أنّ (لا) زائدة، وهو ما يهمنا في مقامنا هذا، وإن كانت في أول السورة ؛ لأنّ القرآن كلّه كالسورة الواحدة ، إذ إنّ بعضه متصل ببعض فجعلت (لا) ههنا بمنزلتها في قوله: «لئلا يعلم أهل الكتاب»[48]، وهذا القول ينسب للبصريين وعامة المفسرين وللكسائي من الكوفيين.

غير أنّ الفراء لم يأنس لهذا الرأي لسببين: الأول أنّ (لا) زائدة لا يبتدأ بها، والثاني أنّ (لا) إنّما تزاد في النفي[49]. وجاء رد أبي جعفر النّحاس على اعتراض الفراء في قوله: «أما قوله إنّ (لا) لا تزاد في أول الكلام فكما قال ، لا اختلاف فيه ، لأنّ ذلك يشكل ولكنّه قد عورض فيما قال ، كما سمعت علي بن سليمان يقول : إنّ هذا القول صحيح ، يعني قول من قال : أن (لا) زائدة قال : وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يردّ هذا القول ؛ لأن القرآن كلّه بمنزلة سورة واحدة ، وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه »[50].

ورأي الفراء في (لا) ردٌّ لكلامهم كأنّهم انكروا البعث فقيل: (لا) ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة، بدليل أنّ قوله تعالى: (**إِنَّكُمْ لَمَبْعُوثُونَ**) دلّ على الجواب[51]، قال ابن الشجري : «وجعلها نافية رَدّاً على من جحد البعث ، وأنكر القيامة ، وقد حكى الله أقوالهم في مواضع من الكتاب فكأنه قيل ليس الأمر كما تقوّلتموه من انكاركم ليوم القيامة»[52].

نأتي الآن إلى زيادة (الباء) في قوله تعالى : { **بِأَيِّيكُمْ الْمَفْتُونُ** }[53]، حيث سرد لنا الزجاج قول أبي عبيدة القائل بزيادة الباء في الآية الكريمة ومثله قول الشاعر[54]:

نَضْرِب بالسيف ونرجو بالفَرَجْ .....

قال معناه: «نرجو الفرجْ . وليس كذلك. المعنى: نرجو كشف ما فيه نحن بالفرج ، أو نرجو النصر بالفرج . والباء في بأيكم المفتون لا يجوز أن تكون لغواً ، وليس هذا جائزاً في العربية في قول أحد من أهلها»[55]. وزيادة الباء في هذه الآية قال بها الأخفش أيضاً ، قال: « يريد : أَيُّكُمُ المَفْتُونْ »[56].

ونسب ابن هشام زيادتها في المبتدأ إلى سيبويه مستشهداً بالآية الكريمة[57] . ومن الغريب أن نرى المرادي ينسب إلى الزجاج زيادة الباء مع المفعول[58]. وأكد الزجاج مذهبه في عدم زيادة الباء في قوله تعالى: { **قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** }[59]، قال: «بيني وبينكم الباء في موضع رفع مع الأسم»[60]. أما أصحاب كتب إعراب القرآن فمع زيادة الباء في هذه الآية[61]، والمختار أنّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة.

خاتمة

إنَ ما يمكن أن نصل إليه بعد هذه القراءة مايلي:

- ❖ أنّ التداوليات تهتم بأشكال كل من التفاعلين: الاجتماعي والخطابي، كما تهتم بالبحث في المعطيات اللغوية المتعلقة بكل ملفوظ.
- ❖ أنّ مسوغات اللجوء إلى الفكر اللغوي القديم هو أنّه فكر يشير إلى ضرورة معالجة الظواهر اللغوية من عدة أبعاد، حيث تأخذ هذه المعالجة بالحسبان الترابط القائم بين الخصائص الشكلية للملفوظ وخصائص التداولية.
- ❖ من خلال رصد مقاربة جزئية بين رؤى علمائنا القدامى والتداولية المعاصرة، وذلك باتخاذ الإعراب القرآني مضمارًا تطبيقيًا، تبيّن وجود قضايا أنبه إليها نحاتنا، وبينوا أنظارهم، وما تؤديه من أغراض معينة في مقامات وملابسات محددة.
- ❖ أنّ سائسي تراثنا اللغوي لم يركنوا إلى البنى الشكلية فحسب، بل استندوا إلى المنحى التداولي في إعرابهم القرآن الكريم.
- ❖ أنّ توجهات نحاتنا تهتم بالعملية التواصلية، وأبعادها النفسية والاجتماعية، وتبين العلاقة بين النص والسياق لتحديد مقاصد الخطاب.

الهوامش:

[1] ينظر السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، (د ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط3، القاهرة، ص329.

[2] ينظر ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)،1993، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، بيروت، ص190.

[3] المسدي عبد السلام، 2011، العربية والإعراب، ط1، ليبيا، ص70.

[4] ينظر العاني معمر منير، 2014، التداول الإعرابي للنص القرآني أمثلة جزئية وموجهات كلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، كلية الآداب، العراق، المجلد22، العدد: 6، ص1317.

[5] ابن فارس (أحمد بن زكريا القزويني الرازي)، 1979، مقاييس اللغة، (د ط)، ص110.

[6] ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد كرم)، 1999، لسان العرب، ط3، بيروت، ص301.

[7] المائدة، الآية 35.

[8] الإسراء، الآية 57.

[9] الطبري (أبو جعفرمحمد بن جرير بن يزيد الآملي)، 2000، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، (د ب) ص209.

[10] ينظر الصنعاني (أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الأمير)، 2012، التحبير لإيضاح معاني التيسير، ط1، الرياض، ص248.

[11] ابن فارس (أحمد بن زكريا القزويني الرازي)، ص314.

[12] ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد كرم)، لسان العرب، ص444.

[13] الفيروزآبادي (أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد)، 2008، القاموس المحيط، (د ط)، القاهرة، ص577.

[14] مزيد بهاء الدين محمد، 2010، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، ط1، القاهرة، ص18.

[15] نحلة محمود أحمد، 2002، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (د،ط)، (د،ب)، ص11-12.

[16] فيليب بلانشيه، 2007، التداولية من أوستين إلى غولمان، ط1، سوريا، ص18-19.

[17] العاني معمر منير، التداول الإعرابي للنص القرآني أمثلة جزئية وموجهات كلية، ص1317.

[18] ينظر أرمينكو فرانسواز ، 1987، المقاربة التّداولية، (د ط)، (د ب)، ص38.

[19] ينظر المرجع نفسه.

[20] ينظر المرجع نفسه

[21] سيبويه (أبو البشر عمرو بن قنبر)، (د ت)، الكتاب، ط1، (د ب): دار الجيل، (د س)، ص13.

[22] ابن جني، 1983، الخصائص، ط3، ج1، بيروت، ص35.

[23] الجرجاني، 1995، دلائل الإعجاز، (د ط)، بيروت، ص303.

[24] أمين علي السيد، 1994، في علم النحو، ط7، القاهرة، ص41-42.

[25] جرهارد هلبش ، 2007، تطور علم اللغة منذ 1970، ط1، القاهرة، ص270.

[26] عبد الرحمان طه، 1993-1994، التواصل والحجاج، (د ط)، المملكة المغربية ص11.

[27] ينظر بعيطيش يحي ،2014، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، ط2، أربد، ص98.

[28] البقرة، الآية 3.

[29] ينظر النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، 1977، إعراب القرآن، (د ط)، بغداد، ص180.

[30] القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)، 2006، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ط1، بيروت، ص221.

[31] سيساوي يوسف، 2014، ط2 المقاربة التداولية للإحالة، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، ط2، أربد، ص467.

[32] البقرة، الآية32.

[33] ينظر النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، ص210.

[34] ينظر مقبوس إدريس، (د ت)، البعد التداولي في كتاب سيبويه، ط1، بيروت، ص252.

[35] الديناوي حيدر جاسم جابر، 2018، الاستلزام الحواري عند ابن جني في كتابه الخصائص – مقاربة تداولية-، (د ط)، (د ب)، ص 72-73.

[36] مزابية وردة -دحو حسن، 2021، التصور التداولي عند الكلاعي دراسة تحليلية في مقاصد المتكلم، مجلة Ex professo، المجلد 6، عدد خاص، ص223.

[37] ينظر تومي عيسى، 2019، الاستلزام الحواري في الخطاب القرآني مقاربة تداولية من آيات من سورة البقرة، مجلة إشكالات في اللّغة والأدب، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد8، العدد01، ص 44.

[38] البقرة، الآية 17.

[39] ينظر فاطمة راشد الراجحي،2012، دراسات في نحو القرآن الكريم، ط1، عمّان، ص115.

[40] ق، الآية 17.

[41] غافر، الآية 67.

[42] النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، ص216.

[43] ابن يعيش (موفق الدين بن علي بن يعيش)، (د ت)، شرح المفصل، (د ط)، مصر، ص68.

[44] الشعراء، الآية 16.

[45] الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، 1980، معاني القرآن، ط2، بيروت، ص77.

[46] ينظر العبيدي عماد مجيد علي، 2005، الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، جامعة المستنصرية، العراق، ص382.

[47] القيامة، الآية 1.

[48] الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، 1988، معاني القرآن وإعرابه، ط1، بيروت، ص251.

[49] ينظر الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، ص207.

[50] النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، ص533.

[51] ينظر الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، ص207.

[52] ابن الشجري، (د ت)، الأمالي الشجرية، (د ط)، بيروت، ص220.

[53] القلم، الآية 6.

[54] أبو عبيدة (معمّر بن المثنى التميمي)، 1954، مجاز القرآن، ط1، مصر، ص264..

[55] العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، 1976، التبيان في إعراب القرآن، (د ط)، (د ب)، ص1234.

[56] الأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي)، 1981، معاني القرآن، ط2، الكويت، ص505.

[57] ينظر الأنصاري (جمال الدين ابن هشام)، 1985، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، بيروت، ص148.

[58] ينظر المرادي حسن بن قاسم، 1976، الجنى الداني في حروف المعاني، (د ط)، العراق، ص109.

[59] الرعد، الآية 43.

[60] الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، معاني القرآن وإعرابه، ص151.

[61] ينظر العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، ص422.

المراجع:

القرآن الكريم

1. الأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي)، 1981، معاني القرآن، ط2، الكويت.
2. أرمينكو فرانسواز ، 1987، المقاربة التّداولية، (د ط)، (د ب).
3. أمين علي السيد، 1994، في علم النحو، ط7، القاهرة.
4. أنصاري (جمال الدين ابن هشام)، 1985، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، بيروت.
5. بعيطيش يحي ،2014، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، ط2، أربد.
6. تومي عيسى، 2019، الاستلزام الحواري في الخطاب القرآني مقاربة تداولية من آيات من سورة البقرة، مجلة إشكالات في اللّغة والأدب، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد8، العدد01.
7. جرجاني، 1995، دلائل الإعجاز، (د ط)، بيروت.
8. جرهارد هلبش، 2007، تطور علم اللغة منذ 1970، ط1، القاهرة.
9. ابن جني، 1983، الخصائص، ط3، ج1، بيروت.
10. الديناوي حيدر جاسم جابر، 2018، الاستلزام الحواري عند ابن جني في كتابه الخصائص – مقاربة تداولية- ، (د ط)، (د ب).
11. الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، 1988، معاني القرآن وإعرابه، ط1، بيروت.
12. سيبويه (أبو البشر عمرو بن قنبر)، (د ت)، الكتاب، ط1، (د ب): دار الجيل، (د س).
13. سيساوي يوسف، 2014، ط2 المقاربة التداولية للإحالة، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، ط2، أربد.
14. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، (د ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط3، القاهرة.
15. ابن الشجري، (د ت)، الأمالي الشجرية، (د ط)، بيروت.
16. الصنعاني (أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الأمير)، 2012، التحبير لإيضاح معاني التيسير، ط1، الرياض.
17. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي)، 2000، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، (د ب).
18. العاني معمر منير، 2014، التداول الإعرابي للنص القرآني أمثلة جزئية وموجهات كلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، كلية الآداب، العراق، المجلد22، العدد: 6.
19. عبد الرحمان طه، 1993-1994، التواصل والحجاج، (د ط)، المملكة المغربية.
20. أبو عبيدة (معمّر بن المثنى التميمي)، 1954، مجاز القرآن، ط1، مصر.
21. العبيدي عماد مجيد علي، 2005، الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، جامعة المستنصرية، العراق.
22. عكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، 1976، التبيان في إعراب القرآن، (د ط)، (د ب).

23. ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، 1993، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، بيروت.
24. ابن فارس (أحمد بن زكريا القزويني الرازي)، 1979، مقاييس اللغة، (د ط).
25. فاطمة راشد الراجحي،2012، دراسات في نحو القرآن الكريم، ط1، عمّان.
26. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، 1980، معاني القرآن، ط2، بيروت.
27. الفيروزآبادي (أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد)، 2008، القاموس المحيط، (د ط)، القاهرة.
28. فيليب بلانشيه، 2007، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ط1، سوريا.
29. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)، 2006، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ط1، بيروت.
30. المرادي حسن بن قاسم، 1976، الجنى الداني في حروف المعاني، (د ط)، العراق.
31. مزابية وردة -دحو حسن، 2021، التصور التداولي عند الكلاعي دراسة تحليلية في مقاصد المتكلم، مجلة Ex professo، المجلد 6، عدد خاص https://www.asjp.cerist.dz/en/article/168590.
32. مزيد بهاء الدين محمد، 2010، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، ط1، القاهرة.
33. المسدي عبد السلام، 2011، العربية والإعراب، ط1، ليبيا.
34. مقبوس إدريس، (د ت)، البعد التداولي في كتاب سيبويه، ط1، بيروت.
35. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد كرم)، 1999، لسان العرب، ط3، بيروت.
36. النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، 1977، إعراب القرآن، (د ط)، بغداد.
37. نحلة محمود أحمد، 2002، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (د،ط)، (د،ب).
38. ابن يعيش (موفق الدين بن علي بن يعيش)، (د ت)، شرح المفصل، (د ط)، مصر.

لنقتبس من المؤلف:

سلطان، صفية- عباس، عبد الرؤوف، «توسُّل المنحى التداولي في إعراب القرآن من خلال نماذج مختارة»، المجلد 07، الرقم01، ص ص 354-368، https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4801